متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

إعداد

أ.ياسمين يوسف عبد الرحمن منصور

مدرس مساعد بقسم أصول التربية

أ.د. إسماعيل محمد دياب

أستاذ أصول التربية المتفرغ

أ.د . محمد إبراهيم أبو خليل

أستاذ أصول التربية

أ.د . شعبان أحمد هلل

أستاذ أصول التربية المساعد

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد الثالث عشر – العدد الرابع – الجزءالثالث – لسنة 2021

متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

أ.ياسمين يوسف عبد الرحمن منصور

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الوصول لمجموعة من المتطلبات الرئيسية لتفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي، وذلك من خلال التعرف على دواعي قيام كليات التربية بدور في دعم السياسة التعليمية، وذلك أيضا من خلال دراسة خبرات بعض الدول في دعم كليات التربية للسياسة التعليمية، ووفقاً لطبيعة الدراسة الراهنة وتحقيقاً لأهدافها اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي". كما استخدمت الدراسة استبانة للكشف عن واقع دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية ومتطلبات تفعيل هذا الدور؛ حيث طبقت علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر، وبعض القيادات العامة في التعليم (موجهو العموم_ مديرو عموم الإدارات_ وكلاء الوزارة) وكذلك بعض الباحثين في المراكز البحثية، وقامت الدراسة بعد ذلك باختيار عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع بلغ قوامها (٣٠١) فرد. وتوصلت الدراسة إلي ضعف إسهام كليات التربية في صنع السياسة التعليمية ودعمها، مما تطلب تفعيل ذلك الدور من خلال مجموعة من المتطلبات والآليات التي تم عرضها علي مجموعة من الخبراء التربويين بغية الوصول إلي تصور مقترح لدور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية– كليات التربية– خبرات بعض الدول– البحث التربوي– خدمة المجتمع.

Abstract:

The study aimed to reach a set of main requirements to activate the role of colleges of education in supporting the educational policy of pre university education, by identifying the reasons for the colleges of education to play a role in supporting educational policy, and also by studying the experiences of some countries in supporting colleges of education for educational policy. According to the nature of the current study and to achieve its objectives, the study relied on the "descriptive approach". The study also used a questionnaire to reveal the reality of the role of the faculties of education in supporting the educational policy and the requirements for activating this role. After that, the study chose a representative random sample of this community, which consisted of (٣٠١) individuals. The study found the weak contribution of the faculties of education in making and supporting the educational policy, which required activating that role through a set of requirements and mechanisms that were presented to a group of educational experts in order to reach a proposed vision for the role of the faculties of education in supporting the educational policy in Egypt.

Keywords: educational policy - faculties of education - experiences of some countries - educational research - community service.

مقدمة:

حظيت قضية السياسة التعليمية علي اهتمام الكثير من المجتمعات التي تسعى إلى الأخذ بأسباب العلم واللحاق بركب التقدم، باعتبارها الموجه الرئيس والمحدد الأساسي لاتجاهات التعليم ومضامينه، فارتفعت تلك السياسات إلى مرتبة القضايا القومية والركائز الأساسية لتطوير منظومة التعليم[١].

فالسياسة التعليمية هي أحد أنماط السياسة العامة للدولة التي تتحكم في عمليات صنع القرار التعليمي واتخاذه وتنفيذه والمسئولة عن توجيه حركة قطاع التعليم كله في إطار العلاقات المتبادلة بينه وبين كافة القطاعات الأخرى للمجتمع [٢].

ومن ثم فالنظام التعليمي في أي مجتمع تحكمه وتوجهه سياسة منبثقة عن السياسة العامة في الدولة أو المجتمع والتي بدورها تشتق من قلب الفلسفة التربوية للمجتمع فهي الخطوط العريضة والمبادئ والقوانين التي توجه مسار النظام التعليمي وتحكم حركته، والتي يتم الاسترشاد بها خلال عملية صنع القرارات التعليمية لإصلاح أوضاع التعليم أو تطويرها في المجتمع.[٣]

وانطلاقا من كون هذه السياسة صناعة رفيعة تقوم على التقييم البناء للواقع فهي لا توجد من فراغ، وإنما تصاغ مبادئها وتوجهاتها في إطار حركة تفاعلية بين التعليم والمجتمع، والثقافة العالمية والمحلية؛ إذ لا يمكن أن تترك مسئولية

---

[١] نادية يوسف كمال (٢٠٠١): اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مجلة مستقبل التربية الغربية، مجلد٧، العدد٢٠، ص ص ٢١٤:١٨١.

[٢] عبد الهادي مبروك النجار(٢٠٠٩): صنع السياسة التعليمية مدخل مقارن، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص٢٠

[٣] ياسر فتحي الهنداوي المهدي وأخرون(٢٠١٤): آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد ٣،العدد١١،ص ص١٧٤:١٥٣.

تطوير الموارد البشرية وإعداد الأجيال وبناء البشر للصدفة العفوية[٤]، لذلك تتم عملية صنع سياسة التعليم من خلال تفاعلات عميقة ومتنوعة بين القوى الرسمية الصانعة للسياسة والمؤثرة فيها والقوى غير الرسمية من المستفيدين والمهتمين بالسياسة التعليمية والتي تؤثر فيها وتتأثر بها من خلال أطر وتفاعلات غير رسمية، وبالتالي فإن عملية صنع السياسة التعليمية هي عبارة عن تصميم أو بناء يمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي باللوائح والقوانين، أو بمعنى آخر هي عملية تتضمن عدة خطوات تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل مرورا بعمليات نقاش وبحث وجمع المعلومات وتشارك فيها جهات رسمية وغير رسمية [٥].

ونظراً لأهمية السياسة التعليمية وما تلعبه من دور حاسم عند اتخاذ القرارات التربوية وتوجيه الأنشطة التعليمية على مستوى المجتمع، فإن عملية صنع السياسة التعليمية ينبغي أن تكون عملية علمية مستقاة من نتائج البحوث المتصلة بالموضوع، فالبحث التربوي يعتبر القوة المحركة وراء القرار التربوي في الدول المتقدمة، وبالتالي تظهر أهميته في اتخاذ القرارات التربوية، ورسم السياسة التعليمية، من خلال ما يقدمه من معلومات وبدائل وحلول للمشكلات المدروسة[٦].

وفي هذا الصدد نجد أن المجتمعات المتقدمة تحرص على تطبيق نتائج البحث التربوي وربطه بالسياسة التعليمية، لمواجهة مشكلات التعليم بمختلف

---

[٤] أمال أندراوس(٢٠٠٤):السياسات التعليمية في مصر، تقديم طلعت عبد الحميد، القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع، ص٥٢.

[٥] نادية يوسف كمال (٢٠٠١): اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ص٢١٤:١٨١.

[6]Stephanie schaoror(2013); Role of Educational Research in the making of political education , Educational Research and evidence based police funding Educational Research by the federal Ministry in Germany, EIPPEE Conference

مراحله، إذ يمكن أن يساعد البحث التربوى صانعي السياسية التعليمية ويزودهم برؤية شاملة للقضايا والمشكلات والأولويات والتحديات المطروحة، بالإضافة إلى مساعدتهم في تكوين نظرة مستقبلية تؤخذ في الحسبان عند وضع السياسة التعليمية، ومن ثم توجيه الممارسة التربوية نحو تحقيق الأهداف المنشودة[٧].

وتعد مؤسسات التعليم العالي هي المكان الرئيس للنهوض بالبحث العلمي وإنتاج وتطوبر المعرفة وحل مشاكل المجتمع وكذلك تخريج أفراد قادرين معرفياً ومهارياً على المنافسة في سوق العمل المحلي والدولي. و تأتي كليات التربية في مقدمة مؤسسات التعليم العالي التي تحرص علي الطالب من حيث تعليمه، وكذلك في إعداد الأفراد لمواجهة التحديات التي تواجهها في القيام بهذا الدور بكفاءة وفاعلية، لأنها تمتلك من الإمكانات البشرية العلمية ما يجعلها مرشحة للقيام بدور فاعل في مجالات الاستشارات التربوية للمؤسسات التعليمية والمدارس الحكومية والأهلية بمختلف مراحلها[٨].

وقد حرصت التشريعات المختلفة علي ربط مؤسسات البحث العلمي بالمجتمع من خلال الاسهام في تقديم الاستشارات ورسم السياسات ومحاولة التغلب علي المشكلات وفي هذا الصدد فإن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية مادة(٢٩) الخاصة بلجنة الدراسات العليا والبحوث بالكلية يؤكد علي[٩]:

---

[٧] جمال على الدهشان(٢٠١٤): ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) بعنوان "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية.. القيمة والأثر" ، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج وذلك يومى السبت والأحد ٢٦-٢٧ أبريل .

[٨] الوثيقة القومية لمعايير اعتماد كليات التربية بمصر(٢٠١٠): الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بجمهورية مصر العربية، نسخة الكترونية، ص١٥.

[٩] وزارة التربية والتعليم العالى(٢٠٠٦): قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الطبعة٢٤، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص٦٢.

-إعداد خطة الدراسات والبحوث العلمية في الكلية بناء على اقتراحات مجالس الأقسام ومتابعة تنفيذ هذه الخطة في الأقسام المختلفة.

-تنسيق البحث العلمى بين الأقسام المختلفة بالكلية و العمل على تنشيط البحث المشترك بينها للتعاون على حل المشكلات العلمية.

-تلقى المشكلات العلمية من الهيئات المختلفة وتوزيعها على الأقسام المختلفة بالكلية لإجراء البحوث اللازمة لحلها.

-الإشراف على شئون النشر العلمى في الكلية وجمع البحوث العلمية للأقسام المختلفة ونشرها وتوزيعها على الهيئات المعنية وتبادلها مع الهيئات العلمية والأفراد العلميين بالخارج ومتابعة تنقيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن.

ولم يقتصر دور كليات التربية على التدريس والبحث العلمى بل امتد إلى خدمة المجتمع والنهوض به مما ترتب عليه اتساع دورها في خدمة المجتمع، فقد أصبحت كلية التربية أداة من أدوات المجتمع الأساسية التي تعنى بتطوير العلم والمعرفة من أجل النهوض بمجتمعها وحل مشاكله ومواجهة التحديات التي تواجهه؛ من خلال تشخيص نواحي القوة والعمل على تأصيلها وتشخيص نواحي القصور والعمل على علاجها من خلال وضع تصورات مقترحة لمواجهة هذه المشكلات والتحديات في إطار استراتيجية مبنية على أسس علمية، وبذلك تصبح كلية التربية مستجيبة للاحتياجات التربوية والثقافية والأكاديمية للمجتمع[١٠].

---

[١٠] حسام عرفة معروف(٢٠١٢): دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة،ص٣١.

وكما تتولى لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية بصفة خاصة المسائل الآتية وفقا لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية مادة(٣٢مكرر)[١١]:

- إعداد الخطط و البرامج التي تكفل تحقيق دور الكلية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- إنشاء وإدارة الوحدات ذات الطابع الخاص التي تقدم خدماتها لغير الطلاب عدا المستشفيات الجامعية.
- إعداد وتنفيذ برامج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب الفنية والعلمية والحديثة وتعليمهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية في شتى المجالات.
- تنظيم المؤتمرات و الندوات العلمية و المحاضرات التي تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وكل ما سبق يؤكد أهمية دور كليات التربية في المساهمة في صنع السياسة التعليمية، وذلك من خلال ما تقدمه من آليات مثل الدراسات والبحوث، اللجان المتخصصة وورش العمل، الاجتماعات والندوات، المؤتمرات العلمية ،ومداولات المائدة المستديرة وغيرها من الأليات التي تسهم في تقديم حلول للمشكلات وعلاج لإخفاقات المنظومة التعليمية التي تساعد على وضوح الرؤية أمام صانعي السياسات ومتخذي القرار[١٢].

إلا أن استقراء واقع سياسات الوزارة يؤكد انه يتم صنعها بعيدا عما تقدمه كليات التربية من بحث علمي وخدمة مجتمع والدليل على ذلك قرار الوزارة بتخفيض سنوات التعليم الأساسي (القانون رقم٢٣٣ لسنه ١٩٨٨) إلى ثماني

---

[١١] وزارة التربية والتعليم العالى(٢٠٠٦): قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الطبعة٢٤، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص٦٣.

[١٢] نهى حامد عبدالكريم(٢٠٠١): صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر دراسة حالة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ص٣٤:٣٢.

سنوات في حين أكد البحث التربوي بكليات التربية من خلال عدة دراسات[١٣] عدم جدوى وخطورة ذلك على التلاميذ، كما وأوصت الدراسة بإطالة مدة التعليم الإلزامي ليصل إلى عشر سنوات وهو ما أخذت به النظم العالمية المعاصرة في تنظيم بنية التعليم الإلزامي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مصر يعانى من العديد من المشكلات ومنها أنه عاجز عن تحقيق الأهداف الأساسية المطلوبة منه لأسباب متعددة من أبرزها:عدم كفاية السنوات الخمس لمرحلة التعليم الإلزامي.

وكذلك سياسية الوزارة بالتوجه نحو اللامركزية وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وذلك بإنشاء إدارة الجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم سنة ١٩٩٩ وكذلك تجربة مدارس المجتمع وتجربة محافظة الاسكندرية (مبارك–كول) الا أن الدراسات[١٤] اثبت ان تجربة المشاركة المجتمعية مازالت في مرحلة البداية، وعلى الرغم من صدور قرارات بتشكيل مجالس الآباء والمعلمين بالمدارس إلا أن قدرة المدرسة على اشراك المجتمع المحلى مازالت محدودة لأسباب منها عدم رغبة المديرين في المشاركة وعدم ادراك المجتمع المحلى لأهمية ذلك، كما بينت الدراسات ايضا ضعف مشاركة المواطنين في مناقشة القضايا والمشاكل التعليمية المحلية وضعف جهودهم الذاتية.

---

[١٣] انظر:

-المرجع السابق، ص ١٠٦

-أحمد أحمد حسن العروسي (٢٠٠١) المدرسة الإعدادية بين التوحيد والتنويع في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة.

-رجب السيد إبراهيم طلبة(٢٠١٢):التعليم الأساسي بمصر خلال الفترة من (١٩٩٠ إلى ٢٠١٠) دراسة تحليلية ناقدة في ضوء مؤتمرات التعليم للجميع ،رسالة دكتوراه ،جامعة القاهرة.

[١٤] ابتسام حسنى أحمد عبد الجواد(٢٠١٥): دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي للبنات بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم. كلية التربية. قسم الادارة التربوية وسياسات التعليم.

وكل ما سبق يعكس فجوة بين كليات التربية وأبحاثها من ناحية والوزارات وسياستها من ناحية أخرى ويؤكد ذلك أيضا ما ذهبت إليه كثير من الدراسات والأدبيات حيث أشارت، دراسة "سيف الاسلام مطر وهاني عبد الستار" أن من بين أخطاء السياسة التعليمية في مصر انفراد السلطات العليا بالتخطيط وإصدار القرارات دون مشاركة للسلطات الأخرى، وكذلك الفجوة بين السياسة التعليمية والبحث التربوي وعدم قيام السلطات العليا بعمل بحوث استطلاعية لمعرفة مدى توافر مقومات تنفيذ السياسة التعليمية بالإدارات جهة التنفيذ، ومن الخطايا السياسة التعليمية التي ذكرت أيضا طغيان البعد الفردي على البعد المؤسسي [١٥]. وهذا ما تؤكده دراسة " أمال كامل اندراوس" بأن هناك فجوة بين النظرية والتطبيق والاهتمام بالجوانب الكمية وإهمال الأهداف الكيفية للتعليم[١٦].

كما اقترحت دراسة "مصطفي عبدالقادر زيادة" فكرة مأسسة السياسة التعليمية بمعنى أن تصبح السياسة التعليمية مسئولية قومية تضطلع لجنة عليا بوضعها تضم صفوه من خبراء التربية والتعليم وممثلي القطاعات والتيارات الفكرية والحزبية والدينية والإعلامية وذلك لإنتاج وثيقة السياسة التعليمية[١٧].

كما أشارت دراسة جيرالد غالواى وبروس شيبارد Galway, G., & Sheppard أن صناع السياسة وكبار البيروقراطيين يضعون قيمة أكبر على الأدلة القائمة على البحوث التي تتبع أو تم فحصها من قبل الموظفين

---

[١٥] سيف الاسلام على مطر، هانى عبد الستار فرج(٢٠٠٩): خطايا السياسة التعليمية في مصر رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)، ص ص ٤٣:٢١.

(١٦) أمال كامل أندراوس(٢٠٠٠): السياسة التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة،ص٣٧٠.

[١٧] مصطفي عبد القادر زياده(٢٠١٢): نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، العدد الأول ، ص ص ١١٥:٩٣.

ومستشاري السياسة داخل الوزارات نفسها.والتقليل من قيمة البحوث الجامعية وأنها أقل تأثيرا على عملية صنع القرار[١٨].

وأكدت دراسة فرناندو ريمرز Fernando M. Reimers أن المعرفة التي يمكن أن تساعدنا على سد الثغرات في مجال التعليم هى المعرفة ذات الصلة بوضوح الأهداف، والتي تعكس تفكيرا واضحا حول العلاقة بين المؤسسات التعليمية والاجتماعية[١٩].

وتتزايد أهمية مقارنة وتحليل سياسات التعليم القومية في الدول المختلفة حيث يتيج ذلك التعرف على رؤى قيمة، وممارسات جديدة يمكن الاقتباس منها والاستفادة من تجاربها، خاصة فيما يتعلق بصنع السياسات، واتخاذ القرارات فبعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يمكن الاستفادة من الأساليب والأليات التي تصمم من خلالها سياساتها التعليمية وتتخذ قراراتها بشأن التعليم[٢٠].

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم التي يتسع فيها نطاق الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية سواء على المستوى القومي في الحكومة الفيدرالية ولجان الكونجرس أو في الولايات المختلفة في مجالس تعليم الولايات أو في مجالس التعليم المحلية، حيث يلاحظ مشاركة الجامعات ومراكز البحوث والدوريات المتخصصة والمؤتمرات الموسمية في صنع السياسة التعليمية

---

(١٨)-Galway, G., & Sheppard, B. (2015). Research and evidence in education decision-making: A comparison of results from two pan-Canadian studies. Education Policy Analysis Archives, Vol. 23 No. 109.

(19)Fernando M. Reimers(2013);Learning from the Facts: Can Educational Research Inform Policy and Practice? Gulf Comparative Education Society's Fourth Annual Symposium on Bridging the Policy/Research Divide in Education in the GCC Conference Proceedings March 16-18,pp15;24

(٢٠) منار محمد إسماعيل بغدادى(٢٠٠٦): صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة، ص ١

ومحاولة التأثير من خلال الاقتراح والمناقشة والجدل والضغط أحيانا وذلك من خلال قنوات يوفراها لهم النظام[٢١].

وفي اليابان نجد في جامعة طوكيو الاهتمام بمجالين بحثين هما بحوث صناعة السياسات والانسانيات والعلوم الاجتماعية التي تهتم بتحقيق الاتساق بين الانسان ومجتمعه وذلك من خلال قيامها بتأسيس مركز بحوث رؤية السياسة داخل كل كلية والذى يتضمن وظائف صناعة السياسة وكذلك قامت بتأسيس المعهد المتقدم للإنسانيات والعلوم الاجتماعية كموقع أكاديمى لدراسة العلاقة بين الانسان والمجتمع من منظور متعدد الأوجه وطويل المدى خارج الاطار الأكاديمي[٢٢].

وبناءً علي استقراء واقع التعليم المصري ومشكلاته من ناحية وسياساته من ناحية أخري، وما أشارت إليه الدراسات السابقة من وجود فجوة بين كليات التربية وبين مؤسسات الوزارة في عملية صنع وإقرار السياسات المختلفة، فإن الدراسة الحالية ترجع ذلك – ضمن ما ترجع– إلي ضعف تحديد المتطلبات التي يجب توفيرها وإقرارها لتفعيل دور كليات التربية في عملية دعم سياسات التعليم وذلك استرشاداً بخبرات بعض الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا كما سبق ذكرها ومن هنا تتبلور فكرة هذه الدراسة.

مشكله الدراسة:

إن استقراء واقع التعليم قبل الجامعي يشير إلي وجود كثير من المشكلات والأزمات المختلفة ترجعها كثير من الدراسات المعنية بإصلاح التعليم وتطويره

---

[٢١] عبد الفتاح جلال(١٩٩٧):عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم التربوية، السنة التانية ، العدد الرابع، فبراير، ص١١٤.

(٢٢) أحمد إسماعيل حجى ولبنى محمود شهاب(٢٠١١): التعليم العالى والجامعى المقارن حول العالم :جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، القاهرة :عالم الكتب، ص ٨٥١.

إلي وجود خلل في السياسة التعليمية، ومن مظاهر هذا الخلل الفجوة بين السياسة التعليمية والبحث العلمي التربوي، وجود نخب مسيطرة على مجريات الأحداث(النخب السياسية_ النخب الحاكمة_ نخب العولمة_ النخب العلمية)، وكذلك الاهتمام بالشكل من دون المضمون، وطغيان البعد الفردي على البعد المؤسسي وهذه الاشكاليات تدعونا إلى اعاده النظر في السياسات التعليمية الراهنة وفحص المنطق الذى تسند اليه وإضفاء سمات التقنية والمعيارية عليها[٢٣].

ولما كانت كليات التربية من أهم المؤسسات التربوية والتعليمية ومركز للإشعاع العلمي والحضاري في أي مجتمع وعليها تقع مهمة إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية المختلفة، لذلك تضطلع بإجراء البحوث والدراسات لهذا الغرض، الا أن الواقع يشير إلى غياب دور كليات التربية في عمليات اصلاح التعليم وتطويره وحل مشكلاته، ووجود فجوة بين البحوث والدراسات العلمية والتربوية التي تقدمها كليات التربية من ناحية، وعملية رسم السياسة التعليمية

---

[٢٣] انظر:

-مصطفي عبد القادر زياده(٢٠١٢):نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، العدد الأول ، ص ص ١١٥:٩٣.

-أسماء عبدالسلام عبدالقادر(٢٠١٠): دور مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بمصر، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة عين شمس، ص ١٥٨.

-سعيد إسماعيل على(٢٠١٥): سياسات التعليم العربي رؤية من بعد، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)،ص١٤.

-سيف الاسلام على مطر، هاني عبد الستار فرج(٢٠٠٩): خطايا السياسة التعليمية في مصر رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)، ص ص ٤٣:٢١

وتقديم المشورة العلمية بشأن القضايا المطروحة على الساحة التربوية من ناحية أخرى[٢٤].

وتظهر هذه الفجوة من خلال التضارب بين سياسات الوزارة والبحوث التي تقدمها كليات التربية والدليل على ذلك قرار الوزارة بتخفيض سنوات التعليم الأساسي في حين أكد البحث التربوي بكليات التربية من خلال عدة دراسات ومنها دراسة نهى حامد عبدالكريم عدم جدوى وخطورة ذلك على التلاميذ[٢٥]، وايضا قرار الوزارة بزيادة نسبة الاستيعاب الكامل لطلاب التعليم الأساسي في حين أكدت دراسة منار بغدادي عكس ذلك[٢٦] وقرار الوزارة أيضا بزيادة الانفاق على التعليم الثانوي الفني وجعله موازيا للتعليم الثانوي العام[٢٧]. ولكن الواقع الذى تعكسه الدراسات والبحوث التي تقوم بها كليات التربية ينفي تلك القرارات.

وتأسيسا علي ما سبق فإن الدراسة الحالية ترجع مظاهر الخلل السابقة في السياسة التعليمية من ناحية في العلاقة بين كليات التربية ومؤسسات صنع السياسة التعليمية، ومن ناحية أخري إلي ضعف وضوح المتطلبات اللازمة لتفعيل العلاقة بين كليات التربية ومؤسسات صنع السياسة التعليمية، ومن هنا تسهم الدراسة الحالية في محاولة تحليل وتحديد أبرز هذه المتطلبات استرشاداً ببعض الخبرات في الدول المتقدمة، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في

---

(٢٤) إيلين معوض زكي(٢٠١٩): توظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر تصور مقترح، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد(١٣)، الجزء(٤)،ص ص ٨٣ : ١٢٨.

[٢٥] نهى حامد عبدالكريم(٢٠٠١): صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر دراسة حالة ،مرجع سابق.

[٢٦] منار محمد إسماعيل بغدادي(٢٠٠٦): صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، مرجع سابق.

[٢٧] ابتسام حسنى أحمد عبد الجواد(٢٠١٥): دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي للبنات بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق.

التساؤل الرئيس التالي:" ما أبرز المتطلبات الرئيسية لتفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي" ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي:

١-ما دواعى قيام كليات التربية بدعم السياسة التعليمية؟

٢-ما خبرات بعض الدول في تحقيق دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية؟

٣-ما طبيعة آراء الخبراء التربويين في تحديد أبرز المتطلبات لتفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي ؟

٤-ما التصور المقترح لدور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر؟

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة في:

١-التعرف على مبررات قيام كليات التربية بدعم السياسة التعليمية.

٢-دراسة خبرات بعض الدول في دعم كليات التربية للسياسة التعليمية.

٣-التعرف علي آراء الخبراء التربويين في تحديد أبرز المتطلبات لتفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي.

٤-وضع تصور مقترح لدور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر.

أهمية الدراسة :

يمكن توضيح أهمية البحث من خلال النقاط التالية :

١-الأهمية المتزايدة على صعيد الفكر التربوي العالمي لربط الجامعات والكليات بمجتمعاتها وتوثيق العلاقة بينهما وأن تكون هده الجامعات والكليات بمصادرها المختلفة في خدمة مجتمعاتها والا تقتصر خدماتها على ابنائها من الطلاب دون غيرهم.

٢–تفيد المعنين بالعملية التعليمية بإعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي ودور كليات التربية في خدمة المجتمع.

٣–تقدم تصوراً لمتخذي القرارات يمكن من خلاله تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية.

منهج الدراسة:

وفقاً لطبيعة الدراسة الراهنة وتحقيقاً لأهدافها اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" الذي يهتم بوصف وتشخيص الظاهرة، والكشف عن الوضع الراهن لها، ثم محاولة التطوير وللتغلب علي هذه المشكلات، وصولا إلي وضع تصور مقترح لتلك الظاهرة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية علي مرحلة التعليم قبل الجامعي ، كما اقتصرت علي المجالات التالية في دعم كليات التربية للسياسة التعليمية(البحث العلمي/ خدمة المجتمع/ المجال الاداري والوحدات الملحقة بكليات التربية.)

كما اقتصرت الدراسة علي خبرات كل من "اليابان" (جامعة طوكيو كمثال) و"الولايات المتحدة الأمريكية" (جامعة بنسلفانيا كمثال)، و"أستراليا" (جامعة ماكواري كمثال) كأمثلة للدول المتقدمة التي لكليات التربية لديها دور في دعم السياسة التعليمية.

عينة الدراسة وأدواتها:

استخدمت الدراسة استبانة للكشف عن واقع دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية ومتطلبات تفعيل هذا الدور، حيث طبقت علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر، وبعض القيادات العامة في التعليم (موجهو العموم_ مديرو عموم الإدارات_ وكلاء الوزارة) وكذلك بعض الباحثين في المراكز البحثية، وقامت الدراسة بعد ذلك باختيار عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع بلغ قوامها (٣٠١) فرد.

مصطلحات الدراسة:

ويمكن تحديد مصطلحات الدراسة كما يلى:

١-**متطلبات التطبيق:** تعرف في هذه الدراسة علي أنها "جملة الإجراءات والآليات التي تساعد كليات التربية علي دعم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي"

٢-**دور كليات التربية** : وتعرف الدراسة دور كليات التربية إجرائياً: بأنه مجموعة من الوظائف والمهام التي يتوقع أن تقوم بها كليات التربية من خلال ما تقدمه من دراسات وأبحاث علمية ومؤتمرات تسهم في صنع السياسة التعليمية.

٣-**دعم السياسة التعليمية:** وتعرف الدراسة الحالية دعم السياسة التعليمية إجرائيا علي أنها: "جملة الأنشطة والاجراءات التي تقوم بها كليات التربية لتلبية المتطلبات الاجتماعية والتربوية وتحويلها إلي قرارات سياسية تتسم بالعلمية والعقلانية".

إجراءات الدراسة وفصولها:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الإستعانة بالمنهج الوصفي من خلال الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولي:** الإطار العام للدراسة والذي يوضح مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، منهجها، مصطلحاتها، وخطواتها.
- **الخطوة الثانية:** عرض وتحليل لواقع السياسة التعليمية بمصر وأهم المشكلات التي تواجه عملية صنعها
- **الخطوة الثالثة:** عرض وتحليل لمبررات قيام كليات التربية بدور في دعم السياسة التعليمية
- **الخطوة الرابعة:** التعرف علي خبرات بعض الدول المتقدمة في دعم كليات التربية للسياسة التعليمية(الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان- أستراليا).

- **الخطـوة الخامسـة:** الدراسـة الميدانيـة وتقـوم علـي تصـميم اسـتبانة تسـتمد عناصرها من الإطار النظري، وفيها يتم استطلاع آراء عينة من الخبراء التربويين(أعضاء هيئة التدريس وبعض القيادات العامة في التعليم، وكذلك بعض الباحثين في المراكز البحثية) ؛ للكشف عن واقع دور كليات التربية في دعم السياسات التعليمية بمصر للخروج بأهم المتطلبات اللازمة لتفعيل هذا الدور.
- **الخطوة السادسة:** وضع تصور مقترح لدور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر على ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا المحور أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الارتباط بالدراسة الحالية، بهدف الوقوف على الجوانب التي ركزت عليها الدراسات السابقة والجوانب التي لم تتناولها، لإلقاء الضوء عليها، بالإضافة إلى الاستفادة من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات.

١-دراسة(أمال كامل أندراوس،٢٠٠٠) بعنوان" **السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق**"[٢٨]

هدفت الدراسة إلى تطوير السياسات التعليمية في ضوء السياق السياسي والاجتماعي في مصر، وصولا لتحقيق أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق، ووضع مقترحات لسد هذه الفجوات بما يفيد في وضعها وتطبيقها، واستخدمت الدراسة عدد من المناهج المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها: أن ركزت السياسة التعليمية في مصر على تطبيق الأهداف الخاصة بالجوانب الكمية واهمال الجوانب الكيفية

---

[٢٨] أمال كامل أندراوس(٢٠٠٠): السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

للتعليم، مع تحديد المشكلات التي يعانى منها النظام التعليمي .كما توصلت إلى تقلص دور الدولة ومسئوليتها تجاه التعليم واعتمادها على القطاع الخاص و تشجيع الاستثمارات في مجال التعليم وتلقى المعونات الأجنبية.

٢-دراسة(نادية يوسف كمال،٢٠٠١) بعنوان" **اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية**"[٢٩]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الاتجاهات الحديثة في صنع السياسة التعليمية وهذا من خلال استقراء الدراسات التربوية الحديثة العالمية والمحلية التي تناولت هذا المجال وقد جاءت هذه الاتجاهات انعكاسا لما يدور على الساحة العالمية من تغيرات اجتماعية وتحولات اقتصادية وثورة تكنولوجية إلى أن أصبح العالم بمثابة قرية كونية وفي سياق هذا التداخل الواضح في العلاقات بين الدول تعاظم دور المنظمات الدولية وتأثيرها في صنع السياسات التعليمية وتحديد أهدافها وأولوياتها مما أدى إلى التوجه للمستقبل لإيجاد مخرج لمجتمع ما بعد الحداثة وكان من بين هذه الاتجاهات الحديثة في صنع السياسة التعليمية هو الاعتماد على المعلومات والبحوث والدراسات والمؤتمرات وقد عرضت الدراسة ثلاثة انواع لبحوث السياسات التعليمية وهى البحوث التخصصية وبحوث السياسات والبحوث النقدية بالإضافة إلى الدراسات المقارنة في مجال السياسات ،كما أثبتت أن صنع السياسة التعليمية يستلزم تدفقا مستمرا للمعلومات الكمية والنوعية تحديثا مستمرا للبيانات.

[٢٩] نادية يوسف كمال (٢٠٠١): اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مجلة مستقبل التربية الغربية، مجلد٧، العدد٢٠، ص ص ٢١٤:١٨١

٣-دراسة (السيد سلامة الخميسي،٢٠٠٦): بعنوان" **دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات** "[٣٠]

هدفت الدراسة الكشف عن المعوقات والإمكانات البشرية والعلمية التي تمتلكها كليات التربية والتي تجعلها مرشحة للقيام بدورها المتوقع في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، والبحث عن العقبات التي تواجه الكلية في قيامها بهذا الدور، وأهم النجاحات التي حققتها في خدمة المجتمع، ثم الخيارات المتاحة لتفعيل هذا الدور مستقبلا، كما اتخذت من كلية التربية جامعة الملك سعود نموذجا للدراسة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال المسح التحليلي والنقدي للدور الواقع لكلية التربية موضع الدراسة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة سعيا لوضع ملامح لسبل القيام بالدور المتوقع.

تبين من خلال الإطار التحليلي أن كلية التربية موضع الدراسة تمتلك المقومات البنيوية Structural والوظيفية Functional التي تمكنها من القيام بدور فاعل في خدمة مجتمعها وبيئتها المحيطة – فإذا كانت مقومات البنية الهيكلية مؤهلة لهذا الدور ، فإن رسالة خدمة المجتمع واضحة في أهداف الكلية وخططها . ولتفعيل هذا الدور ينطلق من قاعدتين أساسيتين يتفرع من كل منهما مجموعة من المتطلبات . هاتان القاعدتان هما : أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لخدمة المجتمع المحلي، ومجتمع محلي – بما فيه من مؤسسات وجماعات وأفراد – لديه الرغبة والاستعداد للتفاعل مع الكلية والإفادة من دورها في تنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته .

٤-دراسة(أسماء عبد السلام عبد القادر ٢٠١٠) بعنوان"**دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية**"[٣١]

---

[٣٠] -السيد سلامة الخميسي(٢٠٠٦):دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات ، وخيارات المستقبل (دراسة حالة لكلية التربية – جامعة الملك سعود)، ورقة عمل مقدمة للجمعية السعودية للعلوم التربوية(جستين).

هدفت الدراسة التعرف علي الرؤى المتعددة لمفهوم البحث التربوي وعرض التصنيفات المتعددة للبحوث التربوية والتعرف علي الدور البحث التربوي في تطوير التعليمي وسياسته وتحديد نماذج تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة ما سبق، وتوصلت الدراسة إلي لتحقيق أقصى استفادة من البحث التربوي في تطوير المنظومة التعليمية لابد من أن تتوافر إلية ألية فاعلة لنشر البحوث التربوية للاستفادة منها علي مستوي القومي، الأمر الذي يجعل من نشر تلك البحوث يساهم في إيجاد حلول سريعة لكثير من القضايا التعليمية علي مستوي الدول العربية. ومن جانب أخر المهم النظر للبحث التربوي علي أنه مفتاح الرؤية المستقبلية لإصلاح التعليم، فإصلاح التعليم بحاجه إلي تطبيق نتائج دراسات علمية تربوية تنظر بعين المستقبل.

٥-دراسة(إيهاب السيد أحمد وسهام ياسين أحمد،٢٠١٠)بعنوان" **واقع الشراكة بين كليات التربية والمدارس بمصر : دراسة ميدانية**"[٣٢]

هدفت الدراسة إلى ما يلي: التعرف على مفهوم الشراكة، وأهدافها، وأهميتها، وأنواعها ومجالات الشراكة بين كليات التربية والمدارس. التعرف على بعض الخبرات العالمية في مجال الشراكة بين كليات التربية والمدارس. الكشف عن واقع الشراكة بين كليات التربية والمدارس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية. وضع توصيات ومقترحات لتفعيل الشراكة بين كليات التربية والمدارس. اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي مستعينة باستبانة استهدفت الكشف عن واقع الشراكة بين كليات التربية

---

[٣١] أسماء عبد السلام عبد القادر(٢٠١٠): دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، مجلة عالم التربية،السنة١١، العدد٣١.

[٣٢] إيهاب السيد أحمد وسهام ياسين أحمد(٢٠١٠): واقع الشراكة بين كليات التربية والمدارس بمصر : دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأزهر كلية التربية،العد١٤٤، الجزء الثالث.

والمدارس والمعوقات التي قد تحول دون تحقيق هذه الشراكة، وقد اشتملت الاستبانة على أربعين عبارة غطت محورين رئيسيين.

توصي الدراسة في ضوء ما أسفرت عنه من نتائج بما يلي:

- العمل على التخفيف من الأعباء التدريسية وأعباء الامتحانات بدرجة تمكن أعضاء هيئة التدريس من القيام بما يناط بهم من أدوار تجاه برامج الشراكة.
- ضرورة احتساب الاشتراك في برامج الشراكة ضمن متطلبات ترقية أعضاء هيئة التدريس، بل واعتبارها أحد الشروط الضرورية عند تعيين أعضاء هيئة التدريس في درجات أعلى.
- تحديد ما ينبغي أن يقوم به أعضاء هيئة التدريس من أدوار في برامج الشراكة، وتضمين ذلك في اللوائح المنظمة الخاصة بكليات التربية.
- ضرورة الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في عملية الشراكة وللتغلب على العديد من العقبات القائمة بالفعل في المجال.
- العمل على توفير سبل التواصل مع الجامعات العربية والأجنبية وذلك للاطلاع على كل ما هو جديد في مجال الشراكة، والاستفادة من خبرات هذه الجامعات بما يتفق مع ظروف المجتمع المصري.
- عقد لقاءات وورش عمل تجمع بين طرفي الشراكة لمناقشة الأوضاع القائمة وكيفية التطوير.

وضع مفهوم محدد ودقيق للشراكة، والعمل على نشر هذا المفهوم بين أفراد المجتمع وخاصة طرفي الشراكة.

-تدريب أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والمؤسسات التعليمية على الأساليب المتنوعة لتحقيق الشراكة بين كليات التربية والمدارس.

-بناء علاقات بين طرفي الشراكة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والود للتخلص من المشكلات التي قد تحدث بينهم، وإيجاد جو يسمح بتنفيذ برامج الشراكة.

٦-دراسة (خلود سعد عبدالعزيز اليوسف،٢٠١١) بعنوان" الأساليب العلمية لصنع القرارات في برامج كليات خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي ومعوقاتها الواقع والمأمول من وجهة نظر مسؤولي هذه الكليات".[٣٣]

هدفت الدراسة التعرف علي واقع استخدام الأساليب العلمية في صنع القرارات والكشف عن أهمية استخدام الأساليب العلمية في صنع القرارات وأيضا معرفة أبرز معوقات استخدام الأساليب العلمية في صنع القرارات في برامج كليات خدمة المجتمع. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة وتم تطبيق الاستبانة علي أعضاء مجالس كليات خدمة المجتمع وقد بلغ عددها (٥٥) استبانة وتم معالجتها احصائيا وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: إن درجة استخدام الأساليب العلمية في صنع القرارت جاء بدرجة متوسطة وعلي متخذي القرارات أخذ دورات تدريبية في مجال الأساليب الكمية و تكوين لجان من ذوي التخصص في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات وتكوين وحدة متخصصة في الأساليب الكمية لوضع عدد من الخيارات لصنع القرارات.

---

[٣٣] خلود سعد عبدالعزيز اليوسف(٢٠١١): الأساليب العلمية لصنع القرارات في برامج كليات خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي ومعوقاتها الواقع والمأمول من وجهة نظر مسؤولي هذه الكليات، المجلد الخامس، العدد الرابع، أكتوبر.

٧-دراسة (علاء أحمد جاد الكريم،٢٠١٢) بعنوان "**السياسة التعليمية وأليات صنعها في مصر**"[٣٤]

هدفت الدراسة التعرف علي مفهوم السياسة التعليمية وابعادها ومقوماتها، والمؤسسات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في مصر والتعرف علي الأليات التي تستخدم في صنع السياسة التعليمية في مصر والتحديات التي تواجه السياسة التعليمية ومقترحات تطوير صنع السياسة التعليمية استخدمت الدراسة منهج تحليل السياسات، ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة التأكيد علي المشاركة المجتمعية عند صنع السياسة التعليمية حيث يسهم كل قطاع بتصور مكتوب سواء كانت المشاركة بحثا أو ورقة عمل أم تقريرا حيث يسهم كل قطاع بأفكار تعكس توجهات هذه الجهة وما تريده من التعليم والسياسة التعليمية، الاستمرارية والمرونة في صياغة السياسة التعليمية بعيدا عن الجمود والتحجر في قوالب وأفكار و تشريعات واحدة، يجب ألا تترك السياسة التعليمية دون تقييم مستمر ومتابعة حثيثة راصدة وفاحصة مع التفاعل والتكامل أثناء التطبيق حتي يتم التأكد من الاتساق بين الجوانب التطبيقية والأهداف من جهة والكفاءة الداخلية والخارجية من جهة أخرى. أن تنبثق السياسة التعليمية من واقع وفلسفة المجتمع المصري وتطلعاته لأنها تمثل الرافد الأساسي الذي تستقي منه السياسة التعليمية في مضمونها وتوجهاتها. أن تكون السياسة التعليمية ذات بعد وطني بمفهومه الشامل حيث تستوعب كل الاختلافات والأطياف الموجودة في المجتمع فهي لا تمثل حزبا بعينه ولا طائفة ول سلطة بحد ذاتها ولكنها تمثل الوطن

---

[٣٤] علاء أحمد جاد الكريم(٢٠١٢): السياسة التعليمية وأليات صنعها في مصر، مجلة الباحث العلمي في التربية، العدد١٣، الجزء الثالث.

وشمولية النظرة لكل أفراده لذلك يجب أن يأخذ واضعوا لسياسات هذه الشمولية بالحسبان بعيدا عن المفاهيم الضيقة والحصرية لسياسات التعليم.

٨-دراسة (فرناندو ريمرز،٢٠١٣) بعنوان" **التعلم من الحقائق .هل تتمكن البحوث التربوية من توجيه السياسات والممارسات؟**"[٣٥]

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة البحوث التربوية وتوظيفها في سد الفجوات وصنع السياسات التعليمية، كما هدفت إلى دراسة إمكانيات صانعي السياسات على وضع سياسات قائمة على الأدلة من خلال الاستفادة من البحوث المحلية في قطاع التعليم مع التركيز على وعود وإمكانيات بحوث التربية المقارنة على عملية صنع السياسات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من بينها أن المعرفة التي يمكن أن تساعدنا على سد الثغرات في مجال التعليم هي المعرفة ذات الصلة بوضوح الأهداف، والتي تعكس تفكيرا واضحا حول العلاقة بين المؤسسات التعليمية والاجتماعية وبالتالي تمكن صانعي السياسات التعليمية من وضع سياسات واضحة تتماشى مع الواقع. كما أوصت بربط البحوث التربوية بالسياسات التعليمية و تعزيز ثقافة البحوث التربوية والتعليمية.

٩-دراسة (ياسر فتحي الهنداوي وأخرون،٢٠١٤) بعنوان" **آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين**"[٣٦]

---

[٣٥] Fernando M. Reimers(2013);Learning from the Facts: Can Educational Research Inform Policy and Practice? Gulf Comparative Education Society s Fourth Annual Symposium on Bridging the Policy/Research Divide in Education in the GCC Conference Proceedings March 16-18,pp15;24

[٣٦] ياسر فتحي الهنداوي المهدي وأخرون(٢٠١٤): آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد ٣،العدد١١،ص ص١٧٤:١٥٣.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، والكشف عن واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها، وصولا إلى وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان .وتمثلت أداة الدراسة في استطلاع أراء الخبراء من الباحثين والممارسين في مجموعة من الاجراءات المقترحة التي أعدها الباحثون في ضوء مراجعة الأدبيات، وتكونت العينة من(33)من الباحثين و(٣٣)من الممارسين الخبراء بوزارة التربية والتعليم.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وانما مجرد مجموعة من المبادئ المتناثرة في الوثائق الرسمية، كما لا توجد مراكز بحثية تربوية متخصصة تابعة للوزارة، وانما يتولى مسئولية البحث المكتب الفني للدراسات والتطوير والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، وأن الممارسين في الحقل التربوي يعانون من عدم وصول نتائج الدراسات والبحوث إليهم، كما أن الحقل التربوي قليلا جدا ما يستفيد من نتائج البحوث التربوية، وقد تم تفسير النتائج وتقديم مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في عملية صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

١٠-دراسة(جيرالد غالواى وبروس شيبارد Galway, G., & Sheppard،٢٠١٥) بعنوان" **دور البحوث التربوية في صناعة القرار التربوى مقارنة بين نتائج دراستين**"[٣٧]

هدفت الدراسة التعرف على دور البحوث التربوية في صنع القرار التربوى وذلك من خلال عمل مقارنة بين دراستين تمت في مدة زمنية مختلفة وتوصلت الدراسة إلى أن صناع السياسة وكبار البيروقراطيين يضعون قيمة

---

(٣٧) Galway, G., & Sheppard, B. (2015). Research and evidence in education decision-making: A comparison of results from two pan-Canadian studies. Education Policy Analysis Archives, Vol. 23 No. 109.

أكبر على الأدلة القائمة على البحوث التي تتبع أو تم فحصها من قبل الموظفين ومستشاري السياسة داخل الوزارات نفسها.والتقليل من قيمة البحوث الجامعية وأنها أقل تأثيرا على عملية صنع القرار.

١١-دراسة (رجب عليوه على حسن،٢٠١٥) بعنوان" **تصور مقترح لتطوير بعض جوانب التعليم العالى في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة**"[٣٨]

هدفت الدراسة التعرف على الواقع الفعلي للتعليم العالي في مصر وأهم مشكلاته، القاء الضوء على بعض الخبرات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي، تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج علمي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما اقتصرت الدراسة على واقع التعليم العالي الجامعي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٦) من حيث الأهداف ونظم القبول وأعضاء هيئة التدريس و الإدارة و التمويل.

وكان من بين ما أوصت الدراسة إليه الاسهام الفعال من قبل أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسات التعليم في مصر وتنفيذها من خلال عضوية اللجان على المستوى القومي والمحلى، والوحدات ذات الطابع الخاص، واعداد القيادات التعليمية وتأهيلها وتدريبها من خلال أن يحرص أساتذة الكلية على الاشتراك في عضوية اللجان التي تسهم في رسم السياسات التعليمية في مصر وهذه اللجان هي لجان القطاعات العلمية تلك التي تمرر توصياتها إلى المجلس الأعلى للجامعات للبث فيها واتخاذ القرار. كما اوصت بإجراء البحوث التربوية التي تنتج معرفة تربوية وتعالج قضايا تربوية ومشكلات حقيقية يواجهها التعليم وتقديم حلول لها تصلح التعليم وتطوره. كما اوصت بتقديم الاستشارات والدراسات التي

---

[٣٨] رجب عليوه على حسن،(٢٠١٥) : تصور مقترح لتطوير بعض جوانب التعليم العالى في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، المؤتمر العلمى الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)، ص ص١٠٨:٦٧

تسهم في تطوير التعليم وتحديثه عن طريق شراكة فعاله مع وزارات التعليم والمدارس .

١٢–دراسة (أسماء كمال حسن،٢٠١٥) بعنوان" **السياسة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي في ضوء مدخل الشجرة التعليمية لمواجهة ثورة الإنفوميديا**"

هدفت الدراسة ألي ايضاح طبيعة السياسة التعليمية التي يقوم عليها النظام التعليمي، وتحديد أهم التحديات التي تفرضها ثورة الإنفو ميديا والداعية إلي اعادة النظر في السياسة التعليمية، بيان الدور الذي يسهم به تبني مفهوم الشجرة التعليمية في القدرة علي مواجهة ثورة الإنفوميديا وحسن التعامل مع تغيرات العصر بأليات وأدوات جديدة تمكن الجيل الجديد من تحقيق النمو الشامل المتكامل.

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تطبيق استبانة علي اعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها: أن السياسة التعليمية التي يقوم عليها نظامنا التعليمي هي سياسة متبعة في مراحل التعليم الجامعي من خلال الوثائق الموجودة في وزارة التربية والتعليم للتحقق من الفلسفة التي تتبناها الوزارة في تلك المراحل وكذلك من خلال الرجوع لمراجعة الأوراق من قبل الخبراء المعنين بدراسة نظم التعليم.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني مفهوم الشجرة التعليمية في بناء السياسة التعليمية في مختلف مراحل التعليم قيل الجامعي، ضرورة تطوير معارف الأفراد في ظل التطورات التكنولوجية بما يساعد علي تطبيق تلك المعرفة واستثمارها، ضرورة الاهتمام بإعادة النظر في منظومة التعليم في مراحل

التعليم قبل الجامعي بحيث تنطلق من سياسة تحافظ علي الهوية والانتماء لمنظومة القيم التي نؤمن بها ونعيش عليها.[٣٩]

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من العرض السابق للدراسات ما يلى:

- أوضحت الدراسات السابقة الأهمية القصوى لتفعيل دور البحث التربوي في عملية صنع السياسة التعليمية حيث أنه يعتبر أهم الاتجاهات الحديثة في صنع السياسة التعليمية.
- هناك فجوه بين التشريع والواقع .
- التعاون بين كلية التربية وبين بعض المؤسسات الأخرى المعنية بالشأن العلمي والتربوي والثقافي ما يزال متواضعاً وربما غائباً. تبني الشراكة بين المدرسة والجامعة على افتراض أن دمج النظرية بالتطبيق يعتبر ضروريا لتحسين تنمية المعلمين، فالتعاون بين المدرسة والجامعة يشجع أصحاب المنفعة في مجتمع التعليم على اعتبار أن التعليم مسئولية مشتركة بين الممارسين داخل المدرسة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- تعد كليات التربية من أهم المؤسسات التي يمكن أن تقيم علاقة شراكة مع المدرسة، ويعد هذا أمرا طبيعيا من حيث أن كلا من كليات التربية والمدارس نظام يمكنه أن يقيم علاقات شراكة مع غيره من المنظمات المجتمعية، كما أن تربية الطلاب تنمو وتتطور في عملية متصلة ومترابطة تستلزم الشراكة الوثيقة بين كليات التربية والمدارس.
- أن التعليم يعد مسئولية مجتمعية تتطلب جهدا موحدا من أجل تحقيق أهدافه.

---

[٣٩] أسماء كمال حسن(٢٠١٥): السياسة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي في ضوء مدخل الشجرة التعليمية لمواجهة ثورة الإنفوميديا، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية، العدد١٦٦، الجزء الثاني.

- أوصت الدراسات بضرورة الاسهام الفعال من قبل أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسات التعليم في مصر وتنفيذها.
- ركزت السياسات التعليمية السابقة على التوسع الكمي في التعليم، وأهملت الجانب النوعي، ما ساهم في تخرج أعداد كبيرة من المتعلمين غير المؤهلين نتيجة ضعف مستوى المتخرجين.
- تقلص دور الدولة ومسئوليتها تجاه التعليم واعتمادها على القطاع الخاص و تشجيع الاستثمارات في مجال التعليم وتلقى المعونات الأجنبية.
- إصلاح التعليم بحاجه إلي تطبيق نتائج دراسات علمية تربوية تنظر بعين المستقبل.
- التأكيد علي المشاركة المجتمعية عند صنع السياسة التعليمية حيث يسهم كل قطاع بتصور مكتوب سواء كانت المشاركة بحثا أو ورقة عمل أم تقريرا حيث يسهم كل قطاع بأفكار تعكس توجهات هذه الجهة وما تريده من التعليم والسياسة التعليمية

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول بعدا أخر مكملا للدراسات السابقة وهو الكشف عن متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية من خلال التعرف على أهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر في صنع السياسة التعليمية والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الدور، ودراسة خبرات بعض الدول في تحقيق دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية ومن ثم وضع تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر.

النتائج الإجمالية للدراسة الميدانية:

أولاً: النتائج الاجمالية للدراسة الميدانية طبقًا لترتيب الوزن النسبي للموافقة على واقع دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر ومتطلبات التفعيل.

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع عبارات البعد الأول في المحور الأول الخاص بواقع دور كليات التربية في المشاركة في مراحل صنع السياسة التعليمية تتحقق بصورة قليلة؛ حيث بلغ الوزن النسبي للبعد ككل(١.٥٨) والانحراف المعياري(٠.٤٧) حيث تراوحت الأوزان النسبية للعبارات بين(١.٤٠) و(١.٨٢).
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع عبارات البعد الثاني في المحور الأول الخاص بواقع إسهام كليات التربية في دعم السياسة التعليمية تتحقق بصورة قليلة؛ حيث بلغ الوزن النسبي للبعد ككل(١.٥٢) والانحراف المعياري(٠.٤٦) وتراوحت الأوزان النسبية للعبارات بين(١.٣٢) و(١.٨٠).
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع عبارات البعد الأول في المحور الثاني الخاص بمتطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية (مجال البحث العلمي) حصلت علي (موافقة كبيرة) حيث بلغ الوزن النسبي للبعد ككل(٢.٣٧) والانحراف المعياري(٠.٦٩) وتراوحت الأوزان النسبية للعبارات بين(٢.١٨) و(٢.٥٤).
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع عبارات البعد الثاني في المحور الثاني الخاص بمتطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية (مجال خدمة المجتمع) حصلت علي (موافقة كبيرة) حيث بلغ الوزن النسبي للبعد ككل(٢.٣٥) والانحراف المعياري(٠.٧٩) وتراوحت الأوزان النسبية للعبارات بين(٢.٢٩) و(٢.٤٥).
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع عبارات البعد الثالث في المحور الثاني الخاص بمتطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية (المجال الإداري والوحدات الملحقة) حصلت علي (موافقة كبيرة)

حيث بلغ الوزن النسبي للبعد ككل(٢.٤٢) والانحراف المعياري(٠.٦٩) وتراوحت الأوزان النسبية للعبارات بين(٢.٢٣) و(٢.٥٢).

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

المحوران الرئيسيان	المحاور الفرعية	الوزن النسبي	الانحراف المعيارى	درجة التحقق/ الموافقة
واقع دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية.	واقع دور كليات التربية في المشاركة في مراحل صنع السياسة التعليمية	١.٥٨	٠.٤٧	قليلة
	واقع اسهام كليات التربية في دعم السياسة التعليمية	١.٥٢	٠.٤٦	قليلة
المحور الأول ككل		١.٥٦	٠.٤٤	قليلة
متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية.	في مجال البحث العلمي	٢.٣٧	٠.٦٩	موافقة كبيرة
	في مجال خدمة المجتمع	٢.٣٥	٠.٧٩	كبيرة
	في المجال الإداري والوحدات الملحقة بكليات التربية.	٢.٤٢	٠.٦٩	كبيرة
المحور الثاني ككل		٢.٣٨	٠.٧١	كبيرة

جدول يوضح النتائج الكلية للدراسة الميدانية

ثانياً: النتائج الاجمالية للدراسة حسب متغيرات الدراسة:

- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على الاستبانة ككل، وكذلك على محاورها الفرعية، تبعًا لمتغير الكادر الوظيفي(أعضاء هيئة تدريس– قيادات التعليم بوزارة التربية والتعليم) لصالح القيادات التعليمية.
- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على الاستبانة ككل، وكذلك على محاورها الفرعية، تبعًا لمتغير التخصص(أصول التربية– علم النفس– المناهج)، فهناك فروق بين قسم أصول التربية وقسم علم النفس وبين قسم أصول التربية وقسم

المناهج لصالح قسم أصول التربية، بينما لا توجد فروق معنوية بين قسمي علم النفس والمناهج.

- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على الاستبانة ككل، وكذلك على محاورها الفرعية، تبعًا لمتغير الدرجة العلمية(مدرس– أستاذ مساعد– أستاذ) فهناك فروق بين أستاذ ومدرس وأستاذ مساعد لصالح الأستاذ، ولا توجد فروق معنوية بين مدرس وأستاذ مساعد.

"**تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر**"

وعلي ضوء ما سبق، يمكن وضع تصور مقترح لدور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي بمصر من خلال العناصر الآتية:

أولا : منطلقات التصور المقترح.

ثانيا : أهداف التصور المقترح.

ثالثا : متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية وفقا للتصور المقترح.

رابعا: الجهات والهيئات القائمة علي تنفيذ التصور المقترح.

خامسا: آليات إجرائية لتنفيذ متطلبات التصور المقترح.

سادسا: التحديات التي يمكن أن تواجه التصور وسبل التغلب عليها.

وسيتم تناول هذه العناصر بالشرح والتفصيل كما يلي:

أولا : منطلقات التصور المقترح.

تعد كليات التربية بالجامعات المصرية واحدة من أهم مؤسسات التعليم العالي، ذلك يتطلب منها القيام بعدد من الأدوار الريادية في مجال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وفقاً لرسالتها التي قامت من أجلها كما تسعى كليات التربية بالجامعات المصرية إلى تحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع ؛ فهي تقوم بجهود متزايدة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها

تلتزم بفتح أبوابها بوجه أرباب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي، وذلك عن طريق منحهم فرص النجاح، ولإرساء هذا الهدف ينبغي عليها إقامة الشراكات مع القطاعات الحكومية ذات العلاقة والجهات المانحة لضمان تحقيق الخدمات التي يتوجب على الجامعات القيام بها وفاء لمجتمعاتها.

وبالتالي يمكن توضيح منطلقات التصور كالتالي:

- تقليل الفجوة بين ما تقدمه كليات التربية من أبحاث تربوية – والتي تساعد في الكشف عن معرفة جديدة أو تقدم حلول وبدائل تساعد في فهم الأبعاد المختلفة للعملية التعليمية وما يكتنفها من مشكلات– وصناعة السياسة التعليمية باعتبار أن تلك السياسات هي موجهة للقرار وحاكمة لمشكلة التطبيق.
- ارتباط كليات التربية بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها؛ حيث إنه ليس أخطر على كليات التربية من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.
- المتغيرات والتحديات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغير هو سنة الحياة فإن ما يميز هذه المتغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة، هو سرعة التغير من ناحية وشموليته وعالميته، وقد أثرت هذه التغيرات على العملية التعليمية التربوية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه.
- كون البحث العلمي يعتبر أساسا للتقدم وركنا من أركان المعرفة الإنسانية يسهم في تكوين وتراكم المعارف وبناء القدرات والتميز وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات.
- تفعيل العلاقة بين القائمين بالبحوث التربوية وصناع السياسة التعليمية يؤدي إلى إثراء البحوث التربوية وإضفاء الصيغة الإجرائية عليها مما يتسنى معه الإفادة من نتائجها في تطوير التعليم بشكل خاص.

- تعاني السياسة التعليمية في مصر من قصور في آلية عملها؛ حيث غاب عنها مفهوم الشمولية بشكل كبير ولم تواكب الاحتياجات المتسارعة للمجتمع التعليمي، مما انعكس على مستوى القرار التربوي في التعليم.
- توظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع وخاصة دعم السياسة التعليمية، وذلك من خلال القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها كليات التربية لمؤسسات المجتمع.
- تعد كليات التربية أحد أهم الكليات التي يعول عليها في إحداث التغير المرجو في الأفراد والمجتمعات من خلال ما تقدمه من أدوار معرفية وتثقيفية وتوعوية وإرشادية؛ إضافة إلى اهتمامها بالبناء القيمي.
- دعم تحقيق الرؤية الاستراتيجية للتعليم لجمهورية مصر العربية 2030:حيث تشير إلى" إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية من دون تمييز. وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ومرن وأن يكون مرتكزا علي المتعلم والمتدرب القادر علي التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا وأن يسهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلي أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية يحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها وقادر علي التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية". وهو ما يجب التركيز عليه من قبل قادة كليات التربية بالجامعات المصرية.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية وخاصة اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا – التي تم توضيحها في الإطار النظري للدراسة– لتفعيل دور كليات التربية بالجامعات المصرية في دعم السياسة التعليمية في ضوء القوي والعوامل الثقافية المصرية.

- من المحكات الرئيسية لتقييم أي جامعة هو مقدار ما تقوم به مؤسساتها_ ومنها كليات التربية– من أدوار مؤثرة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وما تقدمه من خدمات وحلول لمشكلاتها ومعالجة معوقات التنمية بها.
- الواقع الحالي لدور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بحاجة ماسة إلي عملية تطوير وتفعيل لكي يواكب مستجدات العصر.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

إن الغاية والهدف الأساسي للتصور المقترح في هذه الدراسة هو تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية بمصر، بما يتلائم مع نتائج البحث وطبيعة المجتمع المصري، من خلال تقديم مجموعة من المقترحات والآليات التي تسهم في ذلك، وبشكل عام يهدف هذا التصور المقترح إلي:

- التغلب علي المعوقات التي تحول دون قيام كليات التربية بدورها في دعم السياسة التعليمية في المجتمع المصري، من خلال وضع حلول مناسبة لها.
- توفير المناخ المؤسسي الذي يساعد علي قيام كليات التربية بدورها في دعم السياسة التعليمية.
- تفعيل الاستفادة من البحوث التي تقدمها كليات التربية في دعم السياسة التعليمية.
- إمداد القائمين على صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار بالأدوار التي تقوم بها كليات التربية وتسهم في دعم السياسة التعليمية.
- اقتراح مجموعة من الآليات لتطوير البحث العلمي الذي تقوم به كليات التربية بما يخدم صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار.
- تفعيل دور كليات التربية في الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع المحلي. وذلك عن طريق التعرف على الاحتياجات والمتطلبات والمعوقات التي تواجه المجتمع، والسعي إلى تقديم التوصيات الإجرائية

للمساهمة في تحقيق احتياجات ومتطلبات المجتمع والقضاء على المعوقات التي تحول من الدور الإيجابي لكليات التربية في خدمة المجتمع بما يتناسب ومتطلبات القرن الحالي.

ثالثا: متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية وفقا للتصور المقترح.

تتضمن متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية وفقا للتصور المقترح ثلاثة أبعاد أساسية هي: متطلبات تفعيل في مجال البحث العلمي، ومتطلبات تفعيل في مجال خدمة المجتمع، ومتطلبات تفعيل في المجال الإداري والوحدات الملحقة بكليات التربية. ويتم عرض هذه الأبعاد فيما يلي:

متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية في مجال البحث العلمي:

- مشاركة كلية التربية القيادات التعليمية في إعداد خطة استراتيجية قومية للبحث العلمي لدعم السياسة التعليمية.
- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بأبحاث كليات التربية بصفة مستمرة.
- توصيل نتائج البحوث التربوية إلى المختصين المسئولين عن العملية التعليمية .
- تقديم تقرير سنوي عن الأنشطة البحثية للقائمين علي السياسة التعليمية.
- توفير الموارد المالية اللازمة لإجراء البحوث التربوية التي تدعم قضايا السياسة.
- تشجيع البحوث التربوية التشاركية المرتبطة بمشكلات الواقع التعليمي.
- التنسيق بين كليات التربية بالجامعات المختلفة منعاً لتكرار موضوعات بحثية تم دراستها.
- الاهتمام بالبحوث التربوية المسحية الشاملة التي تدعم موضوعات السياسة التعليمية.
- صياغة النتائج التي توصلت إليها البحوث التربوية بصورة يسهل تعميمها.
- الجمع بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية في البحوث التربوية.

- الاعتماد علي معايير جودة البحوث التربوية المعترف بها محليا وعالميا كشرط لنشر البحث.
- تشجيع البحوث الجماعية (البينية)التي تتكامل فيها التخصصات المختلفة.
- دعوة المعلمين والقيادات لحضور المؤتمرات والندوات التربوية بتنسيق مسبق بين الجهتين.
- تخصيص مؤتمرات بكلية التربية لدعم السياسة التعليمية.
- تشجيع بحوث تحليل وتقويم وتطوير السياسات التعليمية(بحوث السياسات).
- الاشتراك في قواعد البيانات العالمية التي تتيح الدوريات التربوية المختلفة.
- اشتراك متخذي القرار وصانعي السياسة في إجراء البحوث مع مراكز البحوث والجامعات المختلفة.
- استطلاع رأي العاملين في المدارس من مديرين ومعلمين في اقتراح موضوعات وقضايا ومشكلات تربوية واقعية(تشخيص الواقع).
- دعم المشروعات البحثية المشتركة مع بعض الجامعات الأجنبية والعربية المتميزة.
- زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين إلى الجامعات ذات التصنيف المتقدم.

متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية في مجال خدمة المجتمع.

- إنشاء مركز للاستشارات وخدمة المجتمع بكليات التربية.
- مشاركة ممثل لوزارة التربية والتعليم في المجالس المنبثقة من مجلس الكلية مثل لجنة الدراسات العليا ولجنة خدمة المجتمع.
- تنظيم لقاءات منتظمة بين أعضاء هيئة التدريس ونواب وزارة التربية والتعليم.
- تشجيع الشراكات البحثية بين كليات التربية والمؤسسات الإنتاجية.

- تقديم مكافآت لأعضاء هيئة التدريس الذين لهم إسهامات في تطوير المجتمع المحلى.
- إعداد بحوث تربوية تخدم متطلبات سوق العمل في المجتمع.
- العمل علي تعدد أنشطة مراكز خدمة المجتمع التابعة لكلية التربية.
- تشجيع مساهمة أصحاب المصالح والقطاع الخاص في تمويل البحوث المرتبطة بالسياسة التعليمية.
- تشكيل لجان عليا بين الوزارة وكليات التربية لوضع خريطة بالمشكلات البحثية الاسترشادية للباحثين.
- قيام كليات التربية مع وزارة التربية والتعليم بتشكيل لجان لحصر الجهود البحثية ونتائجها.
- مشاركة كلية التربية في تصميم البرامج التدريبية للمعلمين المتعلقة بقضايا السياسة التعليمية.
- تفعيل الإرشاد الأكاديمي بما يخدم ويدعم السياسة التعليمية.

متطلبات تفعيل دور كليات التربية في دعم السياسة التعليمية في المجال الإداري والوحدات الملحقة بها.

- عمل لائحة داخلية تهدف إلى إتاحة البيانات وتطبيق البحوث.
- الإعلان عن مسابقات وجوائز للأبحاث المتميزة والمرتبطة بالسياسة التعليمية وتبني تطبيق نتائجها.
- تخصيص نسبة من دخل الوحدات ذات الطابع الخاص للإنفاق على البحوث المرتبطة بالسياسة التعليمية.
- العمل علي إيجاد مدارس ملحقة بكليات التربية للتطبيق والتجريب.
- التوعية الإعلامية للجماهير عبر وسائل الإعلام بأهمية البحث التربوي في حل المشكلات التعليمية، وتطوير النظام التعليمي.

- تشكيل جهة إدارية تنظم وتنسق العلاقة بين كليات التربية والمؤسسات المستفيدة.
- إعادة تصميم برامج الدراسات العليا بكليات التربية بما يدعم السياسة التعليمية.
- تبادل الأبحاث والرسائل العلمية بين مكتبات كليات التربية.
- تفعيل المكتبات الرقمية للجامعات لتوفير المصادر العربية والأجنبية اللازمة للباحثين.
- دعم أعضاء هيئة التدريس والباحثين للاشتراك في المؤتمرات الدولية.

رابعا: الجهات والهيئات القائمة علي تنفيذ التصور المقترح.

- وزارة التعليم العالي.
- كليات التربية بجميع المحافظات.
- التنظيم والإدارة.
- وزارة التربية والتعليم.
- مراكز الجودة وتطوير الأداء بالجامعات.
- مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية.
- كليات الحاسبات والمعلومات.
- نواب رؤساء الجامعات.

خامسا: آليات إجرائية لتنفيذ متطلبات التصور المقترح

الآليات المتعلقة بالسياسات والإجراءات:

- تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل داخل كليات التربية بما يدعم دورها في صنع السياسة التعليمية، وبما يتفق مع أحدث التشريعات المطبقة في الدول المتقدمة في ضوء قيم وثقافة المجتمع المصري.
- توحيد اللوائح المنظمة للعمل بداخل كليات التربية في جميع محافظات مصر.

- وضع خطة استراتيجية قومية للبحث التربوي من خلال تشكيل لجنة من خبراء كليات التربية بجميع محافظات مصر وصانعي السياسة التعليمية والممارسين للعمل التربوي بوزارة التربية والتعليم.
- إعداد خريطة بحثية لكل كلية من كليات التربية مشتقة من الخطة الاستراتيجية القومية بحيث لا يحدث خلط أو تداخل في عمل كل الكليات بالمحافظات المختلفة، من خلال عقد ورش عمل للخبراء الممثلين لكليات التربية لاختيار الموضوعات التي تتناسب مع طبيعة كل محافظة والمشكلات التي يعانى منها التعليم.
- تشكيل لجنة عليا للبحث تقوم بتقديم تقارير دورية حسب الحاجة عن نتائج المسح الدوري لاحتياجات المجتمع، ولجنة أخرى فرعية تحت مسمى ""لجنة تخطيط البحث التربوي" للقيام بدور الوسيط لوضع خطط البحث لمؤسسات التعليم العالي في ضوء نتائج المسح الدوري لاحتياجات المجتمع وأية دراسات أخرى تمت بالفعل في هذا المجال في أي مؤسسة من مؤسسات البحث التربوي.
- إقرار تشريع خاص بزيادة ميزانية البحث العلمي من إجمالي الموازنة.
- تفعيل المجلس الإقليمي للتعليم في كل محافظة ، والذي يضم خبراء من مختلف التخصصات، تكون مهمته بحث المشكلات التعليمية التي تواجه كل محافظة على حدة، وتقديمها للجان المختصة.
- استحداث مركز في كل كلية من كليات التربية تكون مهمته تجميع البحوث المرتبطة بصنع السياسة التعليمية واستخلاص الحلول منها بعيدا عن طبيعة ونمطية كتابة البحث التربوي الذي لا يفهمه صناع القرار والممارسون التربويون.

- تفعيل دور الحاضنات بالجامعات المصرية وتكوين روافد لها في كل كلية من كليات التربية بمحافظات مصر، كوسيلة لربط كليات التربية بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والصناعية.
- وضع استراتيجية لعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر، بحيث تتضمن فريقا بحثيا من كليات التربية، ومفكرين، ومحللين، وسياسيين، ومنفذين للسياسة التعليمية.
- تحديث الهيكل التنظيمي لكليات التربية لاستحداث بعض الوظائف وإدراجها في الهيكل التنظيمي مثل وظيفة الوسيط المعرفي – حلقة الوصل بين الباحثين وصناع القرار وهم الأشخاص المعنيون بمراجعة وتلخيص البحوث المنشورة وتقديمها إلى صناع القرار أو المستفيدون في الصورة التي يمكنهم الاستفادة بها – ووظيفة مستشار البحوث التربوية.

الآليات المتعلقة بالبحث التربوي في كليات التربية.

- ربط الخطط البحثية باحتياجات المجتمع وتوثيق التعاون مع القطاع الخاص.
- عمل رابط خاص على موقع كليات التربية، بحيث يتضمن هذا الرابط الرئيسي نتائج البحوث التربوية الخاصة بكل مرحلة تعليمية– بحيث يشتمل على نتائج وتوصيات البحوث التي تم إجراؤها، مع ترجمتها إلى توصيات إجرائية تطبيقية– وكذلك استقبال البحوث التربوية المقترحة من قِبل التربويين في الميدان، بحيث يتم دراسة هذه العناوين من قِبل لجنة مختصة لمعرفة مدى مناسبتها للدراسة والبحث.
- تدريب الباحثين على مهارات البحث العلمي وطريقة كتابته بصورة يمكن معها لصناع السياسة ومتخذي القرار فهمه، وتدريبهم على قراءة البحوث التربوية وفهم مصطلحاتها حتى يمكن توظيف نتائجها.

- تدريب الباحثين على بحوث التخطيط وبحوث الفعل(بحوث الأداء) حيث تركز على دراسة المستقبل، وما يتطلبه من إجراءات أو قرارات وتشريعات إلى جانب آليات التنفيذ، أما بحوث الفعل أو ما يطلق عليها بحوث الأداء فهي تنطلق من الواقع وتبين إمكانية الوصول إلى النتائج انطلاقا من معطيات الواقع بالمدارس وهذا ما يدعم صنع السياسة التعليمية.
- إلزام الباحثين بالعمل الجماعي في البحوث والقضايا المتشابكة والتي تحتاج إلي أكثر من تخصص (البحوث البينية) للوصول إلي أفضل الحلول الممكنة.
- عمل سمينارات دورية لطلاب الدراسات العليا والباحثين لعرض كل ما هو جديد في البحث العلمي.
- عمل قاعدة بيانات للأبحاث التي تم تنفيذها بالأقسام المختلفة بالكلية حتى يتسنى معرفة الجوانب التي لم يتم التطرق إليها من قبل لدمجها بالخطة البحثية مع مراعاة تحديث قاعدة البيانات دورياً.
- نشر الخطط البحثية للأقسام التربوية المختلفة لتحفيز الاتصال والتعاون في مجال البحث العلمي بين الأقسام العلمية المختلفة بالكلية، وتشجيع العمل كفريق بحثي.
- تنظيم لقاء تدعو فيه كليات التربية القائمين على مؤسسات وقطاعات المجتمع للتعريف بإمكانات الجامعة وقدرات أساتذتها.
- عقد المؤتمرات والندوات التي تتناول مشكلات المجتمع ودعوة القائمين على مؤسسات وقطاعات المجتمع لحضورها.
- تقديم الدعم اللازم للباحثين لحضور المؤتمرات والندوات المحلية والدولية للانفتاح علي العالم الخارجي وتنمية المهارات البحثية.

- توفير الإمكانات اللازمة لإجراء البحوث العلمية والعمل على نشرها وتتمثل هذه الإمكانات فيما يلي: المكتبات الجامعية المزودة بالمراجع العلمية الحديثة والدوريات العربية والأجنبية بالإضافة إلى شبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية.
- عقد لقاءات مشتركة بين الباحثين التربويين وصانعي القرارات والسياسات التعليمية لمناقشة أفكارهم واتجاهاتهم والمساندة الفكرية وتشجيع الاختلاف وحرية الرأي والنقد وإثارة الأسئلة المتبادلة بين الباحثين.
- توفير جوائز مالية للباحثين المتميزين وللأبحاث المبتكرة ذات الأهمية في الحياة العملية، وهذه الأبحاث تتناول قضايا السياسة التعليمية وتساهم في صنع السياسة التعليمية.
- إنشاء قاعدة بيانات بالأبحاث التربوية بكل جامعة وكلية، مع التحديث المستمر لها.
- تنظيم بعثات دراسية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين إلى الجامعات ذات التصنيف المتقدم.
- تنظيم بعثات داخلية لبعض المعلمين في كليات التربية لإجراء بعض البحوث التربوية حسب احتياج الوزارة تحت إشراف أو بالاشتراك مع أساتذة كليات التربية.
- تشكيل لجنة مشتركة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم لمتابعة وتقييم القرارات التربوية التي تصدر.
- التنسيق مع الأكاديمية المهنية للمعلم لتفعيل برامج تدريب المعلمين المتنوعة التي تسفر عنها البحوث التربوية، وتقييم أثر هذه البرامج التدريبية.
- توفير متطلبات المعيشة (المادية) المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، حتى يتحقق تفرغهم الكامل لجهود البحث العلمي.

الآليات المتعلقة بمجال خدمة المجتمع داخل كليات التربية

- إنشاء كراسي الأبحاث وإقامة الحاضنات ومراكز الابتكار والتميز يخلق مناخاً ملائماً للشراكة بين كليات التربية والقطاع الخاص.
- تشجيع مؤسسات المجتمع (الاجتماعية – الثقافية – الدينية – الرياضية) على الإسهام في تمويل البحث العلمي بكليات التربية.
- إسناد رعاية وتمويل بعض المؤتمرات العلمية إلى القطاع الخاص مقابل استفادتها علمياً وإعلامياً من هذه المؤتمرات.
- عقد المؤتمرات والندوات التي تتناول مشكلات المجتمع ودعوة القائمين على مؤسسات وقطاعات المجتمع لحضورها.
- التواصل مع المراكز البحثية المختلفة لتحديد المشكلات بالمجتمع إقليميا ومحليا.
- إجراء عقود مع قطاعات ومؤسسات المجتمع يتم من خلالها عمل بحوث مشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين في تلك القطاعات لحل مشكلة أو تطوير منتج أو للحصول على ابتكارات جديدة على أن تتحمل القطاعات نفقات تمويلها إضافة إلى منح مكافأة لهؤلاء الأساتذة .
- إشراك أعضاء ممثلين عن كليات التربية والقطاع الخاص، في مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما.

سادسا: التحديات التي يمكن أن تواجه التصور وسبل التغلب عليها.

من المتوقع أن يواجه تطبيق التصور المقترح عدة تحديات، ومنها ما يلي:

- عدم توحيد التشريعات واللوائح المنظمة لعمل كليات التربية بالجامعات المختلفة في قانون واحد.
- الروتين والمركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس إضافة إلي بعض المهام الإدارية والتزامهم داخل لجان جامعية مختلفة، فضلا عن تدني أجور

أعضاء هيئة التدريس مما يجعلهم يقضون جزءا من وقتهم بحثا عن موارد بديلة، مما يؤثر سلبا علي إنتاجهم العلمي.

- تدني المخصصات المالية الموجهة لأنشطة البحوث والتطوير والتدريب.
- البيروقراطية الحكومية التي تعيق الاستفادة من التمويل المتاح وتستهلك وقت وجهد الباحثين.
- ضعف المناخ التنظيمي بكليات التربية، حيث يغلب عليه العمل والمنافسة التي لا تشجع علي التعاون والحوار والمناقشة البناءة.
- عدم وجود آلية ملزمة لمتابعة الأداء البحثي بكليات التربية.
- الافتقار إلي ثقافة العمل الجماعي والتركيز علي البحوث الفردية.
- انفصال كليات التربية عن القطاعات التنموية والمجالات التطبيقية، الأمر الذي يفقدها أن تكون بيوت خبرة ومشورة لتلك المؤسسات الصناعية والخدمية.

السبل المقترحة لمحاولة التغلب علي التحديات التي قد تواجه التصور المقترح عند تطبيقه ومنها:

- تطوير وتوحيد القوانين واللوائح التي تنظم العمل داخل كليات التربية .
- تفويض بعض الصلاحيات لقيادات الكلية مما يساعد علي سرعة الأداء والمرونة وينمى روح المبادرة لدي أعضاء هيئة التدريس.
- تخفيف العبء التدريسي علي أعضاء هيئة التدريس ليجد المجال المناسب لإجراء الأبحاث العلمية.
- ابتكار سبل جديد لزيادة الموارد المالية لدعم البحث العلمي بدلا من الاعتماد علي التمويل الحكومي فقط، وزيادة الاستثمارات فيه من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وتبرعات رجال الأعمال، ومصادر التمويل الخارجية.

- **قائمة المراجع**

١-ابتسام حسنى أحمد عبد الجواد(٢٠١٥): دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي للبنات بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم. كلية التربية. قسم الادارة التربوية وسياسات التعليم.

٢-أحمد أحمد حسن العروسي (٢٠٠١) المدرسة الإعدادية بين التوحيد والتنويع في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة.

٣-أحمد إسماعيل حجى ولبنى محمود شهاب(٢٠١١): التعليم العالى والجامعى المقارن حول العالم :جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، القاهرة :عالم الكتب.

٤-أسماء عبد السلام عبد القادر(٢٠١٠): دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، مجلة عالم التربية،السنة١١، العدد٣١.

٥-أسماء كمال حسن(٢٠١٥): السياسة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي في ضوء مدخل الشجرة التعليمية لمواجهة ثورة الإنفوميديا، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية، العدد١٦٦، الجزء الثاني.

٦-أمال أندراوس(٢٠٠٤):السياسات التعليمية في مصر، تقديم طلعت عبد الحميد، القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع، ص٥٢.

٧-أمال كامل أندراوس(٢٠٠٠): السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٨-إيهاب السيد أحمد وسهام ياسين أحمد(٢٠١٠): واقع الشراكة بين كليات التربية والمدارس بمصر : دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأزهر كلية التربية،العد١٤٤، الجزء الثالث.

٩-جمال على الدهشان(٢٠١٤): ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) بعنوان "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية.. القيمة والأثر" ، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج وذلك يومى السبت والأحد ٢٦-٢٧ أبريل .

١٠-حسام عرفة معروف(٢٠١٢): دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة،.

١١-خلود سعد عبدالعزيز اليوسف(٢٠١١): الأساليب العلمية لصنع القرارات في برامج كليات خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي ومعوقاتها الواقع والمأمول من وجهة نظر مسؤولي هذه الكليات، المجلد الخامس، العدد الرابع، أكتوبر.

١٢-رجب السيد إبراهيم طلبة(٢٠١٢):التعليم الأساسي بمصر خلال الفترة من (١٩٩٠ إلى ٢٠١٠) دراسة تحليلية ناقدة في ضوء مؤتمرات التعليم للجميع ،رسالة دكتوراه ،جامعة القاهرة.

١٣-رجب عليوه على حسن،(٢٠١٥) : تصور مقترح لتطوير بعض جوانب التعليم العالى في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، المؤتمر العلمى الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)، ص ص١٠٨:٦٧

١٤-سعيد إسماعيل على(٢٠١٥): سياسات التعليم العربي رؤية من بعد، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)،ص١٤.

١٥-السيد سلامة الخميسي(٢٠٠٦):دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات ، وخيارات المستقبل (دراسة حالة

لكلية التربية – جامعة الملك سعود)، ورقة عمل مقدمة للجمعية السعودية للعلوم التربوية(جستين).

١٦-إيلين معوض زكي(٢٠١٩): توظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر تصور مقترح، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد(١٣)، الجزء(٤)،ص ص ٨٣ : ١٢٨.

١٧-سيف الاسلام على مطر، هانى عبد الستار فرج(٢٠٠٩): خطايا السياسة التعليمية في مصر رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان " أنظمة التعليم في الدول العربية(التجاوزات والأمل)، ص ص ٤٣:٢١.

١٨-عبد الفتاح جلال(١٩٩٧):عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم التربوية، السنة التانية ، العدد الرابع، فبراير، ص١١٤.

١٩-عبد الهادى مبروك النجار(٢٠٠٩): صنع السياسة التعليمية مدخل مقارن، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

٢٠-علاء أحمد جاد الكريم(٢٠١٢): السياسة التعليمية وأليات صنعها في مصر، مجلة الباحث العلمي في التربية، العدد١٣، الجزء الثالث.

٢١-محمد منير مرسى(١٩٩٣): الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة، عالم الكتب، ص١٣٣.

٢٢-مصطفي عبد القادر زياده(٢٠١٢): نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، العدد الأول ، ص ص ١١٥:٩٣.

٢٣-منار محمد إسماعيل بغدادى(٢٠٠٦): صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة، ص ١

٢٤-نادية يوسف كمال (٢٠٠١): اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مجلة مستقبل التربية الغربية، مجلد٧، العدد٢٠، ص ص ٢١٤:١٨١.

٢٥-نهى حامد عبدالكريم(٢٠٠١): صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر دراسة حالة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ص٣٤:٣٢.

٢٦-الوثيقة القومية لمعايير اعتماد كليات التربية بمصر(٢٠١٠): الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بجمهورية مصر العربية، نسخة الكترونية، ص١٥.

٢٧-وزارة التربية والتعليم العالى(٢٠٠٦): قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الطبعة٢٤، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٢٨-ياسر فتحي الهنداوي المهدي وأخرون(٢٠١٤): آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد ٣،العدد١١،ص ص١٧٤:١٥٣.

29-Galway, G., & Sheppard, B. (2015). Research and evidence in education decision-making: A comparison of results from two pan-Canadian studies. Education Policy Analysis Archives, Vol. 23 No. 109.

30- Fernando M. Reimers(2013);Learning from the Facts: Can Educational Research Inform Policy and Practice? Gulf Comparative Education Society's Fourth Annual Symposium on Bridging the Policy/Research Divide in Education in the GCC Conference Proceedings March 16-18,pp15;24

31-Stephanie schaoror(2013); Role of Educational Research in the making of political education , Educational Research and evidence based police funding Educational Research by the federal Ministry in Germany, EIPPEE Conference